

فلسطين

قبل أن ينقطع حبل الشد بين المقاومة والاحتلال

تسارع العمليات الصغيرة يقود إلى المواجهة
في حال بقي حصار غزة أو انحسرت خياراته

علي حيدر

للمرة الثانية خلال أيام، يشهد قطاع غزة اعتداءات إسرائيلية واضحة، والسبب أن قوة عسكرية تابعة لجيش العدو كانت تؤمن عمليات صيانة للسياح الفاصل مع القطاع، تعرضت، يوم أمس، لنيران قناص فلسطيني قرب منطقة كيسوفيم (جنوب) أدت إلى إصابة أحد الجنود بجراح خطيرة. ووفق الرواية الإسرائيلية نفسها، فقد أعقب الحادثة رد إسرائيلي أدى إلى استشهاد أحد عناصر الاستطلاع في كتائب القسام (حركة حماس)، وما لبثت الحركة أن حذرت من تكرار «هذه الحماقات»، ودعت إلى اجتماع

الإقليمي، المتصل بمواصلة الحصار على القطاع، باعتبار أنها عمليات تعزز مقولة إخفاق أهداف الحرب الأخيرة إسرائيلياً. في المقابل، يقف الإسرائيلي في مواجهة هذه الحوادث بين عاملين يضبطان حركته في المبادرة والرد، فهو لا يريد استدراجه إلى مواجهة واسعة يدرك أنه لن يستطيع أن يحقق فيها أكثر مما جناه من معركة استمرت أكثر من سبعة أسابيع، كذلك سيجد رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، نفسه، في حال تدرجت الأمور نحو مواجهة واسعة، أمام خيارين: إما تكرار ما جربه سابقاً، وهو أمر سيسجل عليه في كل المستويات، وإما الذهاب نحو خيارات أكثر دراماتيكية لا تتلاءم والرؤية الاستراتيجية له في هذه المرحلة.

رغم ذلك، لا يستطيع نتنياهو تجاوز هذه العمليات، وإن كانت متقطعة ومحدودة، لأسباب رديئة وسياسية، إذ تدرك القيادتان السياسية والعسكرية في تل أبيب أن عدم الرد ينطوي على رسالة

نتنياهو أمام خيارين
صعبين إما تكرار ردود جريها أو
الضعف أمام خصومه

للفصائل من أجل تباحث الموقف.

تكرار الحوادث الأمنية مع غزة يعيد طرح التساؤلات عن السياقات التي تندرج ضمنها، ومدى علاقتها بالظرف السياسي الداخلي الإسرائيلي، وأيضاً بواقع المعاناة في غزة، التي يظهر أن هناك محاولة لتكريسها، بل تحويلها إلى مادة

إبتزاز للمقاومة.

ما يميز العمليات الفلسطينية والاعتداءات الإسرائيلية، على حد سواء، أنها تجري، حتى الآن، ضمن وتيرة منخفضة. ففي المرة الأولى عثر على بقايا صاروخ في جنوبي الأراضي المحتلة، وانحصر الرد الإسرائيلي باستهداف مواقع في غزة من دون سقوط خسائر بشرية. لكن موقف أمس كان تصاعدياً، وليس من باب المصادفة أن يكون تبادل النيران ضمن هذا السقف فقط (فمن مقابل قصف عشوائي)، بل يعود هذا إلى عوامل مؤثرة في قرار الطرفين. فمن الجهة الفلسطينية لا يريد أحد في هذه المرحلة الذهاب نحو مواجهة واسعة، لكن يصعب، في الوقت نفسه، على المقاومة التسليم بتكريس الوضع القائم، وإبتزازها به.

بين هذين الحدين، قد تكون الحوادث الأمنية محددة الأهداف، ويمكن وضعها ضمن إطار الضغط العسكري المضبوط من أجل تحريك مسار إعادة الإعمار. وفي كلتا الحالتين، يبدو أن الرهان الفلسطيني هو ألا تؤدي هذه الحوادث إلى انفجار واسع، ما يعني أن هذه العمليات هي أقرب إلى الرسائل.

وبرغم أن العمليات المتقطعة تشكل عامل ضغط على الواقع الإسرائيلي في كل الظروف، فإن الحملة الانتخابية التي تشهدها إسرائيل تضاعف مفاعيل هذه الضربات المحدودة في الساحة السياسية الداخلية. ومن الممكن أن يكون هذا الاعتبار حاضراً لدى الأطراف الفلسطينية التي قد ترى في هذا الظرف الداخلي مناسبة لمحاولة التأثير في القرار الإسرائيلي، أو



حذرت «حماس» من تكرار «الحماقات» الإسرائيلية، وهدمت إلى اجتماع للفصائل للتباحث في الموقف (أب بي إيه)

ما ينطبق هذا على نتنياهو نفسه، الذي إذا اكتشف أن مساره انحداري بمستوى يهدد مستقبله في رئاسة الحكومة، فإنه قد يتجه إلى اعتداءات واسعة على الساحة الفلسطينية، وتحديداً كأنه في موقع الرد والدفاع، علماً بأنه لم يخسر المشروعية الداخلية لهذا النوع من الخيارات كلاً.

قد تردعه، في الخلاصة، يبدو أن الطرفين يسيران على حافة الانزلاق، مع سعي كل منهما إلى ألا يتدرج نحو مواجهة واسعة، وأملهما أن يحقق هذا القدر، من الضغط العسكري المحدود، أهدافهما. لكنهما لا ينسيان الخطوط الحمر التي في حال تجاوزها طرف ما، سيجد الآخر نفسه مضطراً إلى التصعيد. وأكثر

ضعف قد تدفع إلى تشجيع الطرف المقابل على تكثيف الضربات، وهي أيضاً رسالة ضعف سياسية داخلية لخصوم نتنياهو ومنافسيه. من هنا، يمكن فهم خيارات الأخير العملائية، وتقديم نفسه على أنه «القيادي الحازم» في ما يتعلق بالأمن الإسرائيلي، وإفهام الطرف الفلسطيني أن هناك أثمناً مؤلمة

تحضيرات تتسارع للقمة المصرية ـ القطرية

وفيما يكثر الحديث عبر مواقع جماعة «الإخوان» عن طبيعة التنازلات المصرية لقطر، فإنه لم يتسن التأكد من معظمها بعد، لكن صحيفة قطرية، قالت أمس، إن السلطات المصرية ستفرج قريباً عن صحافيي قناة «الجزيرة» المسجونين في القاهرة، بإصدار عفو رئاسي عنهم. كذلك قالت المصادر ذاتها، إنه «سيسمح للقناة (الجزيرة) بإعادة فتح مكاتبها في القاهرة، كما سيصدر قرار بوقف حصول حملة الجوازات الدبلوماسية القطرية على تأشيرة دخول مسبقة لمصر».

في المقابل، تقول مصادر من داخل «الإخوان»، إن الجماعة لا تخشى غياب الدعم الإعلامي القطري، لكن المشكلة الأساسية هي «غياب التمويل القطري خلال المرحلة المقبلة، إذ لدى الجماعة أكثر من وسيلة إعلامية في تركيا حالياً». وأضافت المصادر لـ «الأخبار» أن «معظم رموز الجماعة انتقلوا إلى تركيا بعد إبلاغهم من جانب الدوحة أن عليهم تدبير أمورهم بما يناسب الظروف الجديدة»، مع ذلك توجد مشكلة أخرى هي أن «الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، كلف مسؤولين في حكومته التواصل مع دول خليجية لجس نبض السلطة المصرية في إمكانية إجراء مصالحة بين الجانبين، على غرار ما حدث مع قطر، وهو ما قد يؤثر في وضع قادة الإخوان هناك».

(الأخبار، رويترز، الأناضول، أ ف ب)

المصالحة، تمهيداً لإقرارها». وفي لقاء مع أحد القادة الأميين في فندق شهير، تحدث المسؤول القطري ونظيره المصري، لنحو ساعتين، عن «استغلال جماعة الإخوان لدولة قطر وقناة الجزيرة من أجل محاولة قلب نظام الحكم في مصر، والتحريض على أعمال العنف». وتقول الصحف، إن المسؤول المصري أكد لابن جاسم، أنه ليس «لدينا مشكلة في الانتقادات، لكن يجب أن تكون مهنية دون سب أو قذف»، فيما أبدى المسؤول القطري تفاؤله في تحسين العلاقات المصرية ـ القطرية خلال الأيام المقبلة.

وبينما حاولت «الأخبار» التواصل مع عدد من المصادر الرسمية لمعرفة ما جرى خلال اللقاءات، كانت تجيب بأنه لا تفاصيل مكتملة لديها، فضلاً عن النقاشات حول البنود في الإعلام. أيضاً، لم يصدر عن سلطات البلدين تعليق رسمي بشأن اللقاءات حتى المساء.

وفي وقت سابق، نقلت وكالة «الأناضول» عن مصادر خليجية إعلامية، أن الرياض ستستضيف، خلال الأسبوع الأول من كانون الثاني المقبل، القمة المصرية ـ القطرية، علماً بأن مصادر مصرية رجحت أن يكون اللقاء اليوم بعد انتهاء زيارة السيسي إلى الصين، لكنها عادت وأوضحت أن الوقت مبكر لاختبار النيات أولاً، ثم الاتفاق التفصيلي على البنود.

برغم أن لقاء القمة بين الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وأمير قطر، تميم بن حمد، ليس مؤكداً موعده، لا يزال العمل على تسخير الأجواء اللازمة لإنجاح القمة، تحت رعاية سعودية، قائماً. في سبيل ذلك، كشف عن لقاء رئيس الاستخبارات القطرية، أحمد بن ناصر بن جاسم، عدداً من المسؤولين المصريين في القاهرة خلال اليومين الماضيين، للإعداد للقمة المرتقبة.

ونقلت صحف مصرية، عن مصادر مسؤولة، أن بن جاسم «جاء للاستماع إلى وجهة نظر مسؤولين كبار حول بنود

تتسارع وتيرة التقارب

القطري ـ المصري، إذ

تبحث بنود المصالحة

بالتفصيل على

المستويات الأمنية

والإعلامية، قبل عقد

لقاء القمة، لكن

«الإخوان» يتخوفون من

نتائج هذه المصالحة،

مع أنهم يتحدثون عن

«تنازلات مصرية»

استمرار المحاكمات في قضية «مذبحة بور سعيد» (أ ب بي إيه)

